

توقعات السوق الأسبوعية

February 2016 21 - 15

توقعات السوق الأسبوعية — ملحة عامة

3 ص	اقتصاديات	الانكماش الاقتصادي السويسري يتعمق إلا أن الفرنك السويسري يعزز قوته — بيتر روزنستريتش
4 ص	اقتصاديات	آراء متضاربة بشأن أستراليا وكندا — يان كويلين
5 ص	اقتصاديات	البن الياباني يعزز قوته وسط تداعي الثقة بالبنك المركزي الياباني — آرنود ماسيه
6 ص	اقتصاديات	تصاعد في المخاطرة الائتمانية للبنوك — بيتر روزنستريتش
7 ص	اقتصاديات	جانيت يلين تصرح بأن أسعار الفائدة السلبية لا تزال مطروحة على الطاولة — يان كويلين
8 ص	أسواق الفوركس	تحديد المراكز غير التجارية لسوق النقد الدولية — آرنود ماسيه
9 ص	مواضيع وأفكار رئيسية للتداول	سوق الأسعار المنخفضة العالمية
	إخلاء مسؤولية عن المخاطر	

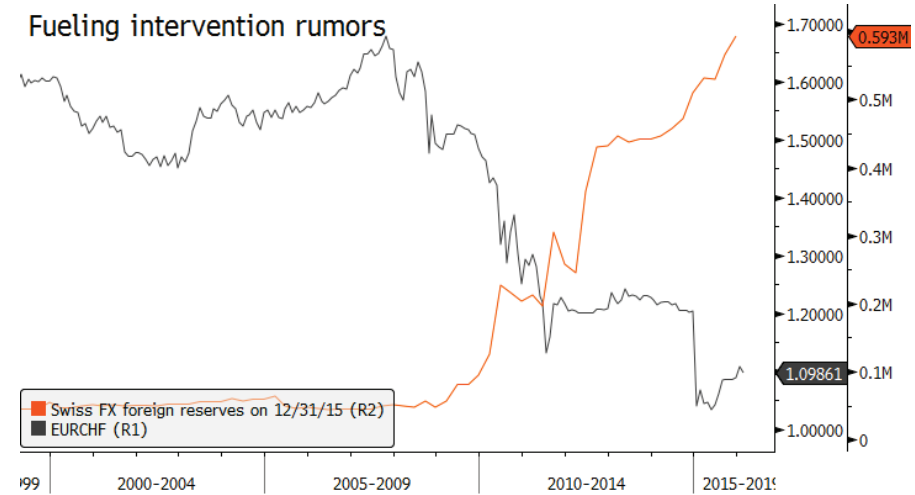
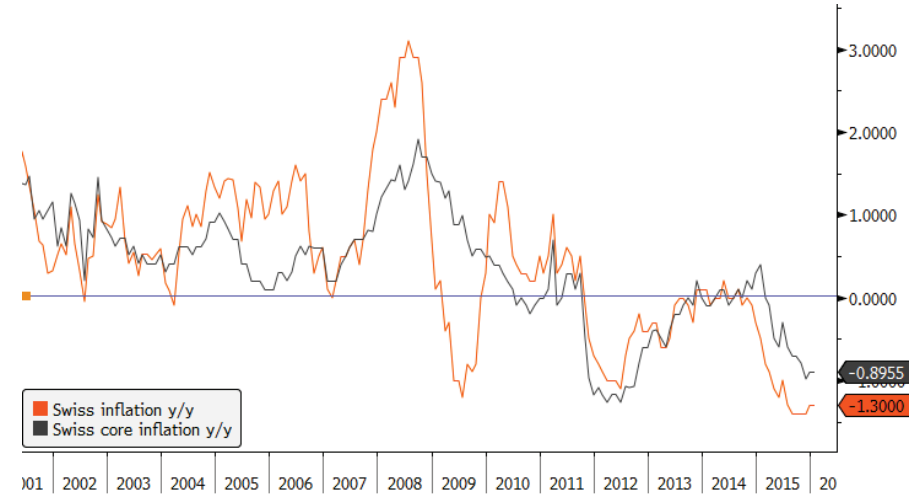
اقتصاديات

الانكماش الاقتصادي السويسري يتعمق إلا أن الفرنك السويسري يعزز قوته

بقيت بيانات التضخم السويسري لشهر يناير متعمقة في منطقة انكماشية كما سبق وتوقعنا على نطاق واسع. سجل مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) السويسري قراءة عند -1.3% على أساس سنوي، و -0.4% على أساس شهري، في حين جاءت قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي عند -0.9% وهبط على أساس شهري إلى -0.4% من -0.1%. كان أداء الفرنك السويسري أكثر قوة مقابل الدولار الأمريكي واليورو كدلالة على تدهور الإقبال على المخاطرة أكثر من التطورات في السوق المحلية. توقعات الأسعار الضعيفة التي وردت اليوم من شأنها فقط أن تدعم توقعات السوق بإجراء من البنك الوطني السويسري (SNB). القفزات الأخيرة في الودائع تحت الطلب الرسمية (570.4 مليار من 559.5 مليار)، إلى جانب الضعف المستمر للفرنك السويسري، دفعت المتداولون إلى المضاربة على تدخلات في العملات الأجنبية.

لقد اعتقدنا بأنه من المستبعد أن يكون للبنك الوطني السويسري أي تدخل بناء على تأثيرات تقييمات الفرنك السويسري المتوافقة والميزانية العمومية المتضخمة فعلياً. من جانب آخر، التداول الثابت في الملاذ الآمن أدى إلى انعكاس قوة الفرنك السويسري. في ظل هذا التحول على خلفية ضعف الاقتصاد وقوة الفرنك السويسري، شهدت احتمالية أن يتصرف البنك الوطني السويسري (SNB) زيادة ملموسة. من هذا المنطلق، التدخلات المباشرة في العملات الأجنبية أقل احتمالاً من المزيد من التخفيض على أسعار الفائدة السلبية فعلياً (على الرغم من أن كلا الخيارين قد لقياً مباركة من البنك الوطني السويسري على أساس ثابت). أشار رئيس البنك الوطني السويسري (SNB) توماس جوردن بوضوح إلى وجهة نظره بأن الفرنك السويسري مبالغ في قيمته وأن سعر الفائدة يمكن "تخفيضه إلى مستويات أقل من الحالية (الحد السفلي حالياً عند -0.75%)". على نحو مثير للاهتمام، في حين لم يكن لأسعار الفائدة السلبية ذلك التأثير الكبير على عكس تدفقات رأس المال، إلا أنها أبطأت تكديس الفرنك السويسري، إضافة إلى أننا نرى في الوقت الحالي بنوك مركزية أخرى تعتمد هذه الإستراتيجية.

في أسواق العملة الأجنبية، كانت عملات الملاذ الآمن العالمية في طلب في ظل المخاوف بشأن قوة البنوك العالمية، والهبوط في أسعار النفط والتوقعات المتزايدة بشأن تخفيض على قيمة اليوان الصيني، كلها دفعت المستثمرين إلى تصفية مراكز المخاطرة. في ظل أن تضارب السياسة النقدية الذي يقود قوة الدولار الأمريكي يتضاءل في الوقت الحالي، والتوقعات بأن يقوم البنك المركزي الأوروبي (ECB) بزيادة التحفيز في مارس وأن تقود حالة عدم الاستقرار العالمية رأس المال للعودة إلى الفرنك السويسري، البنك الوطني السويسري (SNB) من جديد في وضع غير مريح. البنك الوطني السويسري بحاجة إلى جعل الفرنك السويسري عملة غير جذابة للمشتريين الأجانب والمحليين ولكنه في الواقع يمتلك أدوات محدودة. من جانب آخر، من المبكر جداً إيداء أي ردة فعل وبالتالي نتوقع أن يستمر الفرنك السويسري في تحقيق مكاسب مقابل عملات مجموعة العشرة (G10).



اقتصاديات

آراء متضاربة بشأن أستراليا وكندا

الدخول إلى منطقة أسعار فائدة سلبية

في أستراليا، أعلن بنك الاحتياطي عن الحفاظ على أسعار الفائدة الخاصة به عند ٢% وسط بيانات البطالة القوية مؤخراً للربع الأخير من عام ٢٠١٥. انخفض معدل البطالة خلال السنة الماضية إلى ٥.٨%. ولكن أستراليا تعتمد بشكل كبير على الصين التي تعتبر شريكاً رئيسياً لها. من الواضح أن البطء في الاقتصاد الصيني لم ينتهي (انخفاض النمو في استهلاك الغاز مثلاً). نتيجة لذلك، الطلب الإجمالي على السلع الأسترالية من شأنه أن يستمر في الضعف وهذا من شأنه أن يزيد من التأثير على الإيرادات الأسترالية. لذلك فإن الدولار الأسترالي من شأنه أن يبقى تحت ضغط كبير على الرغم من التداول فوق المستوى النفسي ٠.٧٠ دولار أمريكي. لهذا السبب يتصور المحافظ ستيفين إمكانية مزيد من التيسير على السياسة النقدية. بيانات التضخم الحالي هي الأخرى توفر المتسع اللازم لبنك الاحتياطي الأسترالي من أجل التصرف.

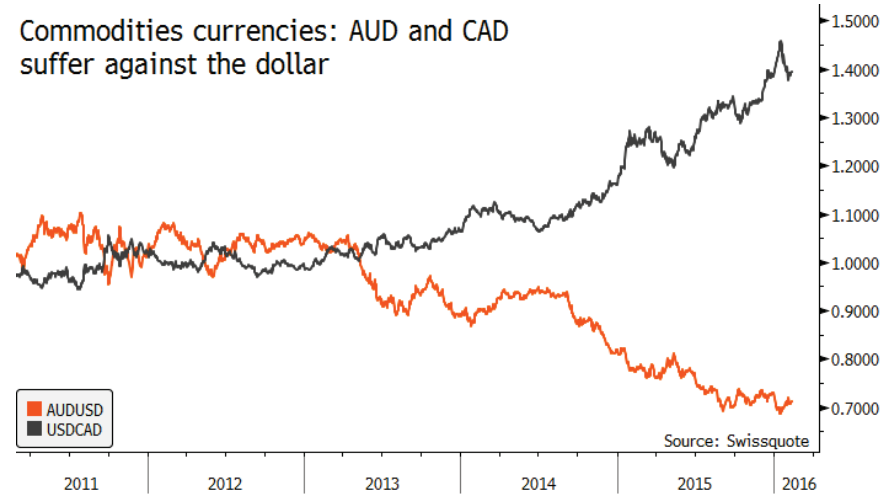
نحن نرى أن تخفيضاً على سعر الفائدة قرار آخر سوف يتخذه البنك المركزي الكندي. الدول المجاورة للولايات المتحدة هي الأخرى تعاني بشكل كبير بسبب الهبوط في أسعار السلع الأساسية. على الرغم من أنها "أفضل"، يمكن تنفيذ أسعار فائدة سلبية لإجبار الشركات والمستهلكين على البدء بالإنفاق. من الواضح أن العوامل الأساسية لا تتفاعل بنشاط. لا يزال العجز التجاري الكندي كبيراً للغاية، ويبلغ ما يقارب ٤٢٧ مليون دولار أمريكي. أخيراً وليس آخراً، الواردات الضعيفة للآلات الصناعية مؤشر واضح على أن استثمارات الشركات في كندا تتباطأ.

في الوقت الراهن، يوجد هناك أمل واحد لأستراليا وكندا. ارتفع الذهب بنسبة ١٦.٧٤% منذ بداية السنة. هذا من شأنه أن يوفر بعض العوائد الإضافية اللازمة لهاتين البلدين. ولكن نحن لا نزال على توقعاتنا الهبوطية للدولار الأسترالي والدولار الكندي في المدى المتوسط.

سياق صعب

طالما أن تخمة العرض من الدول الأعضاء في مجموعة أوبك (OPEC) مستمرة، فإن الضغوطات الهبوطية على النفط سوف تستمر. على ما يبدو أن فترة العرض الزائد هذه بعيدة عن نهايتها. يتداول خام برنت قرب المستوى ٣١ دولار أمريكي للبرميل وتعاني عدد من الدول مثل أستراليا وكندا من هذه الأسعار المنخفضة. للأسف، ضعف هذه الدول من شأنه أن يستمر. في الوقت الراهن، الأنظمة الاقتصادية لهاتين البلدين في هبوط وخاصة أن الميزان الجاري لكنتا الدولتين في حالة عجز. سجلت أستراليا عجزاً بما قيمته ٢١.٢ مليار دولار أمريكي وكندا ما يقدر قيمته ١١.٥ مليار دولار أمريكي في ربع السنة الثالث من عام ٢٠١٥. تعتمد الأنظمة الاقتصادية الخاصة بهما بشكل كبير على التدفقات المالية القادمة من صناعات السلع الأساسية الخاصة بهما، وطالما أن المناخ العالمي، ولا سيما الجوانب الجغرافية السياسية لا تزال غير مستقرة، فإن الوضع لن يشهد أي تحسن. المشاكل الحالية في الشرق الأوسط في سوريا، والخلافات الإيرانية السعودية فضلاً عن انهيار الروبل هي عناصر يمثل فيه النقط عصب الحرب. حرب السلع الأساسية الحالية من المتوقع أن تستمر.

Commodities currencies: AUD and CAD suffer against the dollar



اقتصاديات

الين الياباني يعزز قوته وسط تداعي الثقة بالبنك المركزي الياباني

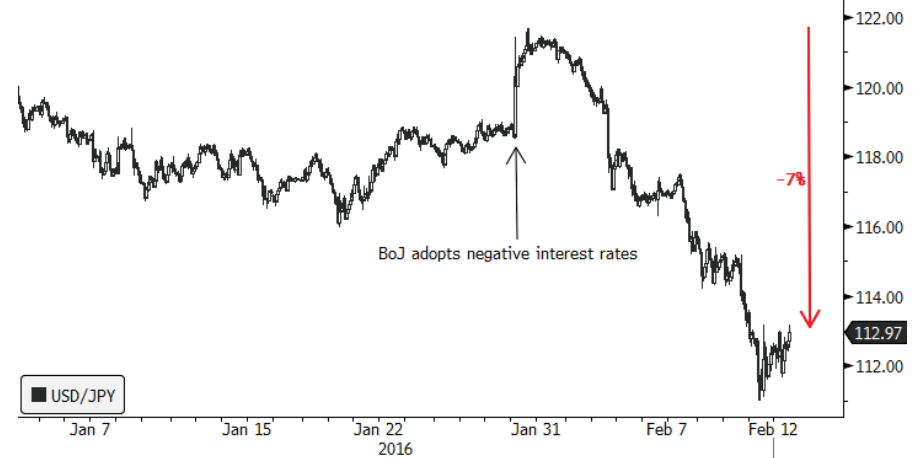
من جانب آخر، من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن البنك المركزي الياباني (BoJ) يتحمل هو الآخر جزءاً من المسؤولية في تعزيز قوة الين الياباني. في نهاية يناير صوت البنك المركزي الياباني لصالح اعتماد سياسة سعر فائدة سلبية (NIRP)، على أمل أن ذلك من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الين عند مستويات منخفضة وحتى زيادة الضغط على العملة اليابانية. في البداية، تفاعلت الأسواق تبعا لذلك بدفع زوج الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني (USD/JPY) نحو المستوى ١٢١، بارتفاع بنسبة ٢.٥%. ولكن عندما أيقن المشاركون في السوق بأن سعر الفائدة -٠.١% على وشك تطبيقه على جزء سخي من إجمالي أرصدة الحساب الجاري (أرصدة سعر فائدة السياسة)، في حين أن الجزئين الرئيسيين الآخرين (الرصيد الأساسي والرصيد الإضافي الكلي) لا تخضع لأسعار الفائدة السلبية (+٠.١% و -٠.٠% على التوالي)، تزامم المستثمرون نحو الين أكثر من السابق.

قرار البنك المركزي الياباني (BoJ) بتنفيذ نصف إجراء، والذي أعتبر إشارة على الضعف من قبل المشاركين في السوق، يزيد من القلق بأن البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم تناضل من أجل إعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة المعنية بها. إضافة إلى ذلك، يشير فرص مجلس البنك المركزي الأوروبي (ECB) زيادة التيسير الكمي بشكل واسع مؤخراً في ديسمبر واليوم قرار البنك المركزي الياباني (BoJ) بتخفيض فقط على أسعار الفائدة، إلى أن البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بدأت تتساءل فيما إذا كان التنفيذ للتحفيز الجديد من شأنه أن يسمح بالعودة إلى تضخم إيجابي مستدام ونمو اقتصادي قوي.

هناك دفعة جديدة من البيانات الاقتصادية من اليابان الأسبوع المقبل ومن شأنها أن تسلط مزيداً من الضوء على قوة الاقتصاد وصحته. في الوقت الحالي، لا يزال الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني (USD/JPY) مستقراً بين ١١٢ و ١١٣. نحن نرى بأنه هنالك احتمالاً هبوطياً إلى حد ما للزوج، مع ذلك لا زال المتداولون يحاولون فهم ما حدث يوم الخميس - عندما قفز زوج الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني (USD/JPY) بواقع خائنتين في أقل من ٥ دقائق.

كما هو المعتاد في فترة التوترات وحالة عدم الاستقرار المرتفعة والمخاوف المتزايدة من الركود الاقتصادي، يتزاحم المستثمرون نحو أصول الملاذ الآمن، مثل الين الياباني والسندات السيادية والفرنك السويسري، في حين إغراق الأصول الخطرة مثل الأسهم وعمليات السوق الناشئة. من سوء حظ البنك المركزي الياباني، هذا الوضع بعيد عن أن يكون مريحاً حيث تسير الأمور بكاملها عكس ما يحاول البنك المركزي الياباني تحقيقه منذ أن قرر تنفيذ برنامج تيسير كمي ونوعي سابقاً في ٢٠١٤. منذ بداية ٢٠١٦، ارتفعت قيمة الين الياباني بما يقارب ٨% مقابل الدولار الأمريكي. إلى جانب سمة الملاذ الآمن الخاصة به، يعزى الارتفاع في الغالب إلى تأثير مشترك لتضاؤل ثقة السوق في قدرة البنك المركزي الياباني (BoJ) على إضعاف الين الياباني ولكن الاعتقاد بأن الاحتياطي الفدرالي سوف يكون عاجزاً عن المضي في دورة التضيق الخاصة به لسعر الفائدة في ظل تدهور توقعات النمو العالمي - أشارت جانبين يلين إلى أن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق ربما تؤدي إلى إرجاء دورة رفع سعر الفائدة.

Did the market lose faith in the BoJ ?



اقتصاديات

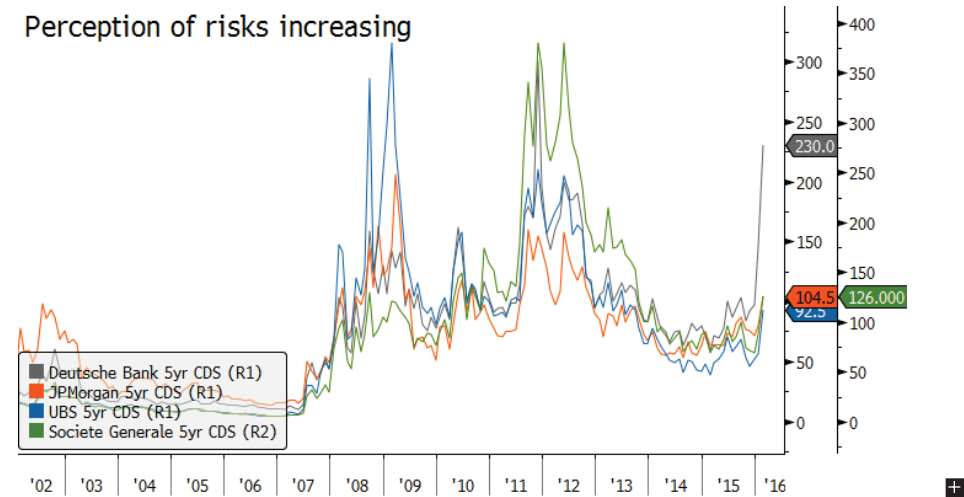
تصاعد في المخاطرة الائتمانية للبنوك

بعيداً عن هذه المخاطرة الفردية التي نراها في بنك دويتشه، المخاطرة الائتمانية تنتشر في أسواق الدول المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو، حيث كانت النقطة المحورية في التقلبات الحالية للأسواق. أدى ضعف أرباح البنوك في أوروبا، إلى جانب خيبة الأمل المتزايدة حول قدرة البنك المركزي الأوروبي (ECB) على التعامل مع المخاطرة وعملية تحديد الدفعات تعسفاً، إلى انتشار المخاطرة الائتمانية على نطاق واسع. تحديد المواقع الثقيل في أسواق الائتمان، والمخاوف الأوسع نطاقاً بشأن خلفية الاقتصاد الكلي والتقلبات في السوق الصينية والتبعات غير المتوقعة للانهايار السريع في أسعار السلع الأساسية جميعها وضعت المستثمرين على حافة الهاوية. على نحو مثير للاهتمام، الحركات الأخيرة لم تنعكس صورتها في هوامش الائتمان في السوق الناشئة. تضخم مؤشر مقايضة الائتمان الافتراضي (CDS) للبنوك المركزي من ١٠٠ نقطة أساسية معتدلة نسبياً إلى ٢٠٧ نقطة أساسية في إغلاق الجمعة. في حين أن هذه المستويات ليست قريبة من مستويات الذروة التي وصلت إليها خلال الأزمة المالية، فيجب مراقبة أي حركات مفاجئة.

واحد من أوجه التشابه المؤرقة بين الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وأحداث اليوم، هو الظهور المفاجئ في وسائل الإعلام لأدوات معقدة جديدة. السندات الطارئة القابلة للتحويل، يطلق عليها اسم سندات كوكو (CoCo)، والتي ظهرت في استجابة على "سياسات أكبر من أن تنهار، لحماية المقرضين في حال حدوث أزمة بتحويل الدين إلى أسهم. تتسم سندات كوكو (CoCo) سمات معقدة وغير مؤكدة تسمح للسندات بالتحويل إلى أسهم أو حلها، في حل هبوط رأس مال البنك المصدر ما دون عتبة المستوى المحددة مسبقاً (وصف مبسط). في حين تفيد تقارير بأن التعرض للمخاطرة لا يزال قليلاً، ومخاوف الالتزامات غير المعروفة على الميزانيات العمومية للبنوك خلال فترة من التقلبات المرتفعة باستمرار تزيد من مخاوف المستثمرين.

هيبت أسهم بنك دويتشه (DB) إلى أدنى مستوى لها منذ ٣٠ سنة، حيث القي اللوم في المقام الأول حول موجة البيع الواسعة النطاق للأسهم والمخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، مما دفع المستثمرين إلى إغراق الأصول الخطرة. كان الهبوط عميقاً للغاية ما دفع الرئيس التنفيذي جون كراين إلى إصدار بيان لطمأنة المستثمرين بأن البنك كان "صبلاً كالصخر" يوم الثلاثاء وسوف يستمر في الدفعات كما هو مخطط له. في حين كانت ردة الفعل الأولية للسوق إيجابية، سرعان ما عكست الأسواق الاتجاه، في محاولة لمعالجة المخاوف التي طرأت واستولت على أذهان المستثمرين. للوهلة الأولى يبدو الأمر وكأن أسهم بنك دويتشه تعاني من النفور الواسع الانتشار من المخاطرة. من جانب آخر، جاء بيان كراين في أعقاب بيان سابق من بنك دويتشه (DB) الأمر الذي أثار استغراب البعض. قال المدير المالي ماركوس شينك بشأن مطالبة أرباح الشركة في ٢٩ يناير: "بناء على البيانات المالية الأولية لعام ٢٠١٥، نحن نرى بأن لدينا متحصلات يومية مقبولة (AD) وقدرة على الدفع بموجب مبادئ المحاسبة الألمانية (GAAP) لتسديد كوبونات المستوى الإضافية ١ (AT1)" وفقاً لما جاء في النص. الأسواق في حالة توتر متزايدة جراء الأرصد المشتقة لبنك دويتشه.

Perception of risks increasing



اقتصاديات

كانت جانيت يلين متفاجئة قليلاً في هذه الجلسة. وتحدثت عن أسعار فائدة سلبية لأول مرة. منطقياً صرحت بأن الاحتياطي الفدرالي مستعد لتأجيل عمليات الرفع على الفائدة، ولكنها رفضت بالطبع الاعتراف بأن إستراتيجية الاحتياطي الفدرالي الحالية لوصول إلى مستويات طبيعية للسياسة النقدية قد أثبتت عدم كفاءتها لغاية الآن. كما صرحت بأن الأوضاع المالية بوجه عام أصبحت أقل دعماً للنمو. ولاسيما أن معدلات البطالة قد انخفضت ولكن أوضاع سوق العمل الأفضل لم تقدم ذلك التأثير المنتظر بنمو جيد على معدل الأجور اللازم من أجل دعم التضخم ودفعه نحو المستوى المستهدف لبنك الاحتياطي الفدرالي.

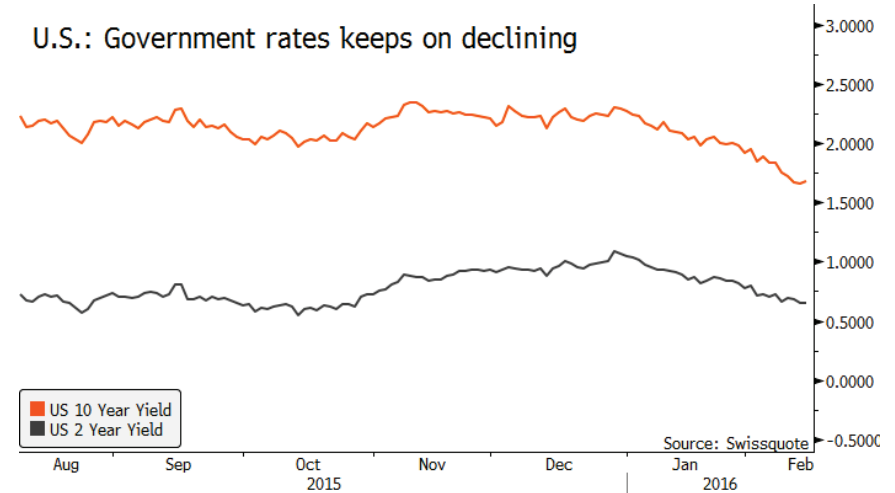
كما أعربت يلين أيضاً عن قلقها حول رفع أسعار الفائدة بشكل مفاجئ في حال أن ذلك دفع الاقتصاد نحو حالة من الركود. الحقيقة الفعلية هي أن الدين الأمريكي كبير للغاية (١٨ تريليون دولار أمريكي) والفائدة على هذا الدين من شأنها أن تتفاقم في حال زيادة أسعار الفائدة بشكل كبير. لهذا السبب، تدرس يلين حالياً أسعار فائدة سلبية من أجل الحيلولة دون وقع ذلك ولا سيما من أجل منع الوقوع في كساد اقتصادي. من جانب آخر، في مرحلة معينة هناك حاجة إلى التضخم لكسر الدين، ولكن هذا الخيار لن يكون أحد الخيارات المتاحة في أي وقت قريب وذلك لأن أوضاع سوق العمل من وجهة نظرنا مبالغ فيها بشكل كبير. نتيجة لذلك، نحن نرى بأن هناك احتمالاً قوياً لبرنامج تيسير كمي رابع من شأنه أن يكون مرادفاً لأموال جديدة لإنقاذ الناتج المحلي الإجمالي (GDP). نحن لم نعد بعد الآن في حقبة تضارب السياسة النقدية أو إعادة السياسة إلى مستوياتها الطبيعية. نحن اليوم وبكل تأكيد في منطقة أسعار فائدة سلبية وتدرس يلين هذا الخيار على الرغم من الحقيقة بأنها "ليس متأكدة من قدرة الاحتياطي الفدرالي على القيام بذلك".

في الوقت الحالي، تعاني أسواق الأسهم من هذه السياسة النقدية غير الواضحة ونحن نرى بأن الاحتياطي الفدرالي لا يسيطر بالكامل على الوضع. وكما نقول منذ السنة الماضية، يبدو أن عمليات رفع الفائدة تبدو مستبعدة أكثر فأكثر هذه السنة. من ناحية العملة نحن الآن نتوقع قفزة مؤقتة للدولار مقابل العملة الموحدة حيث أن التوترات وحالة عدم الاستقرار الأوروبية لم تنتهي بهد. الضغوطات على زوج اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EURUSD) من شأنه أن تبقى هبوطية خلال المدى المتوسط.

جانيت يلين تصرح بأن أسعار الفائدة السلبية لا تزال مطروحة على الطاولة

تستبعد الأسواق في الوقت الراهن رفع على سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفدرالي في مارس حيث من الواضح أن التضخم لا يرتفع على الرغم من معدلات البطالة المنخفضة. توقف مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) لعام ٢٠١٥ عند ٠.٧% على أساس سنوي، في قراءة بعيدة جداً عن المستوى المستهدف لبنك الاحتياطي الفدرالي عند ٢%. رفع على سعر الفائدة في إبريل يبدو هو الآخر خياراً غير محتمل مع احتمالية بنسبة ٢%. شهد الدولار ضعفاً حاداً نتيجة لهذه التوقعات. ألقى السيدة جانيت يلين كلمة الأسبوع الماضي أمام الكونغرس الأمريكي لتقدم تقرير السياسة النقدية النصف سنوي لبنك الاحتياطي الفدرالي

U.S.: Government rates keeps on declining



أسواق الفوركس

تحديد المراكز غير التجارية لسوق النقد الدولية

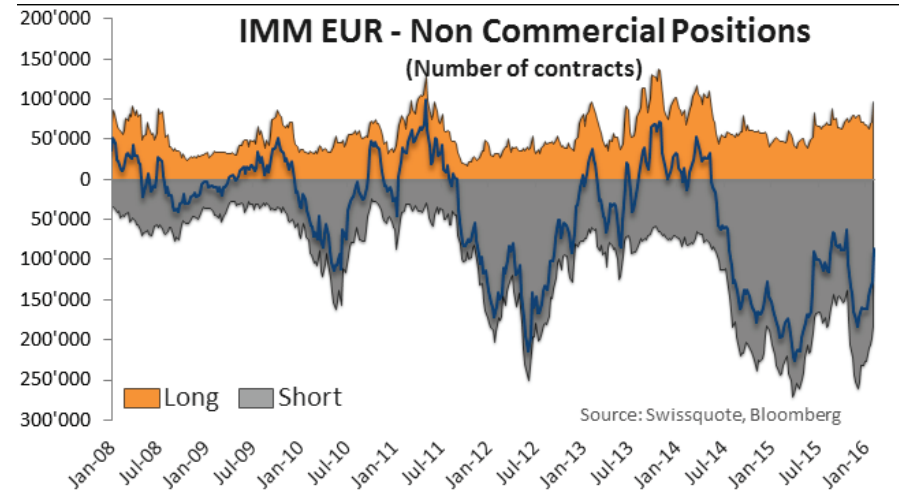
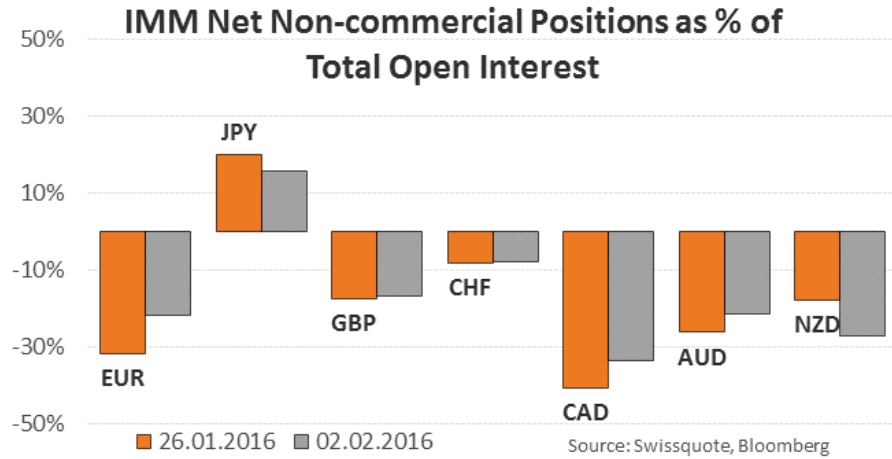
يستخدم المركز غير التجاري لسوق النقد الدولي (IMM) من أجل تصور تدفقات النقد من عملة إلى أخرى. وهي عادة ما تعتبر مؤشراً متضارباً عندما تصل إلى حدها الأقصى في تحديد المراكز.

تغطي بيانات السوق النقدية الدولية (IMM) مراكز المستثمرين للأسبوع المنتهي في ٠٢ فبراير ٢٠١٦.

شهدت مراكز البيع الصافي لليورو انخفاضاً حاداً، بعد أن وصلت إلى أكثر من ٤٠% من إجمال المراكز المفتوحة في أواخر ديسمبر، حيث خفض المتداولون بشكل كبير الاحتمالات بشأن رفع على سعر الفائدة من الاحتياطي الفدرالي. مراكز البيع القصيرة لليورو من شأنه أن تستمر في الانخفاض حيث أن قصة تضارب السياسة تفقد قوتها.

شهدت مراكز البيع الصافية للجنيه الإسترليني انخفاضاً معتدلاً بعد أن وصلت إلى ١٧% من إجمالي المراكز المفتوحة في الأسبوع السابق. حالة عدم الاستقرار السياسية النابعة من الخروج المحتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى جانب بيئة أسعار الفائدة المنخفضة من شأنها أن تستمر في إلقاء عبء والتأثير سلباً على الجنيه الإسترليني.

صافي مراكز صفقات الشراء الطويلة للذهب تواصل ارتفاعها أثارت بيئة التوترات العاملة والمخاوف من الركود الاقتصادية اهتمامات متجددة بالمعادن الصفراء حيث يتخذها المستثمرون للاحتماء من اضطرابات السوق.



مواضيع وأفكار رئيسية للتداول

سوق الأسعار المنخفضة العالمية

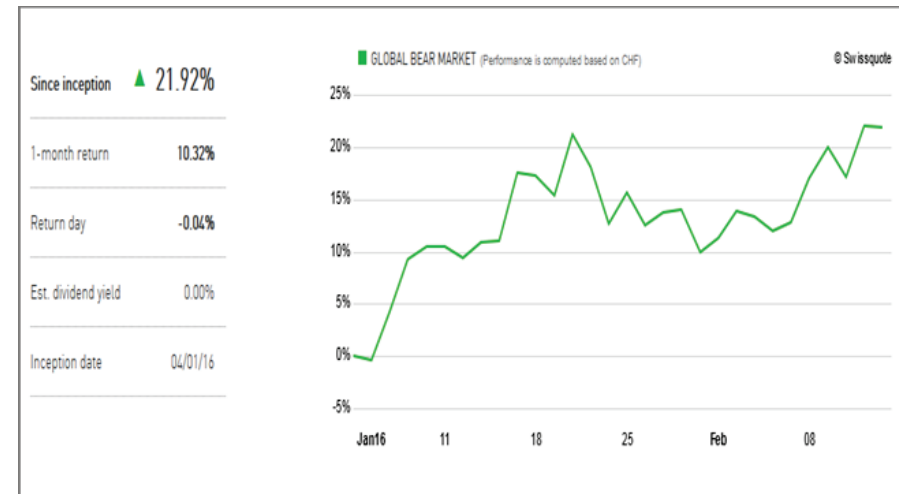
لما تتفاعل أسواق الأسهم العالمية جيداً مع حلول عام ٢٠١٦، إلى جانب تقلبات من المتوقع أن تصبح الوضع "الطبيعي" الجديد لأسواق أسهم وبنوك مركزية تغير سياستها النقدية. ضعف النمو في أرباح الشركات، والهبوط المخيف في أسعار النفط، والبطء الاقتصادي الحاد في الصين، والارتفاعات المضاعفة والضعف في أسواق الائتمان، كلها تشير إلى أن مزيداً من الهبوط في أسواق الأسهم بات احتمالاً واضحاً. ربما أن المبرر الأقوى هو أن سوق صعود الأسعار الحالية كانت مدعومة من برنامج شراء السندات الكبير للاحتياطي الفدرالي، والذي ساند ودعم أسعار سوق الأسهم وحفز النمو في الأسواق الناشئة. في ظل توجه الاحتياطي الفدرالي نحو إعادة السياسة إلى مستوياتها الطبيعية، فإن النمو المصطنع في أسعار الأصول سوف يندثر.

من خلال رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، هناك احتمال مزاييد بأن يتحول المستثمرون من أصول السوق الناشئة الخطرة إلى أسواق الملاذ الآمن. إضافة إلى ذلك، يعاني قطاع التصنيع الصيني من القدرة الإنتاجية العالية بعد سنوات من الاستثمار المرتفع، وهذا مجرد خيار من أجل لخفض الأسعار وإغراق السوق العالمية. هذه الديناميكيات المناهضة للتضخم من شأنها أن تلحق الضرر بالأرباح ومن شأنها أن تسبب بانتشار التأثير إلى المستهلكين وبالتالي إلقاء مزيد من العبء على أسعار الأسهم. نحن غير واثقين فيما إذا كان هذا الخيار هو "الخيار الأكبر"، ولكن مع وجود قليل من الحماية في محفظتك فهذا لن يضر.

لقد قمنا ببناء هذه الفكرة باستخدام صناديق المؤشرات المتداولة (ETF) مع عينة واسعة من أسهم شركات كبيرة عالمياً. يسمح لنا استخدام صناديق الأموال المتداولة ببيع الأسهم (فتح مركز بيع) من أجل الاستفادة من الانخفاض في قيمة الأسعار.

التحليل والمحفظة - مكتب إستراتيجية بنك سويسكوت

+



إخلاء مسؤولية عن المخاطر

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية إياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. © بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماس و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة. وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام بالإبلاغكم عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.